نشرة صندوق النقد الدولي

تسريع وتيرة النمو العالمي

مراجعة الصندوق تبحث كيفية استخدام التجارة لصالح النمو

23 مارس 2015

إنعاش التوسع التجاري يمكن أن يترك أثرا كبيرا على النمو في البلدان المنفردة والاقتصاد العالمي ككل (الصورة: Knut Niehus/picturealliance/Newscom)

- تساعد التجارة على الحيلولة دون "أداء باهت جديد" في الاقتصاد العالمي
- ينبغي أن تعيد البلدان النظر في دور التجارة في تشكيل آفاق النمو وتحديد استراتيجيته
- المشهد التجاري يتغير بسرعة وله انعكاسات على عمل الصندوق

في أجواء يشوبها القلق من احتمال استقرار الاقتصاد العالمي عند مستوى من الأداء "الباهت الجديد"، يتعين اعتبار التجارة جزءا لا يتجزأ من خطة رفع النمو العالمي على المدى المتوسط، وفقا لما ورد في تقرير جديد أصدره الصندوق.

في سياق مراجعة دور التجارة* التي يجريها صندوق النقد الدولي بانتظام كل خمس سنوات، يرصد الصندوق التغيرات في المشهد التجاري ويناقش أهم القضايا المزمع إدراجها في برنامج عمله المستقبلي.

ويفيد التقرير بأن إنعاش النمو التجاري الذي تباطأت وتيرته في السنوات القليلة الماضية يمكن أن يُحْدِث تأثيرا كبيرا على النمو في كل من البلدان المنفردة والاقتصاد العالمي ككل.

وفي حوار مع *نشرة الصندوق الإلكترونية*، يناقش اثنان من مؤلفي التقرير – السيد مارتن كاوفمان والسيد فارابات شينسافاسديجاي من إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة – إمكانات النمو التي ينطوي عليها الإصلاح التجاري وأثره المحفز للإصلاحات الهيكلية.

النشرة الإلكترونية: **ما السبب في تباطؤ حركة التجارة العالمية؟**

السيد كاوفمان: عقب الأزمة المالية العالمية، تباطأت حركة التجارة على أثر التباطؤ المتزامن في النشاط العالمي. ثم حققت التجارة العالمية تعافيا كبيرا في وقت لاحق، لكنها عادت مؤخرا للنمو بمعدل شديد البطء مقارنة بالمعدلات السابقة. وقد تساءلنا عما إذا كانت تلك الظاهرة عارض دوري (مؤقت) أو أكثر اتساما بالطابع الهيكلي (الدائم).

السيد شينسافاسديجاي: وتبين لنا أن نصف التباطؤ التجاري يرجع إلى عوامل دورية، لكن هناك أسبابا أخرى أكثر هيكلية تتعلق ببلوغ مرحلة النضج في العمليات التي أدت إلى سرعة النمو التجاري على مدار العقدين الماضيين – مثل

ظهور سلاسل القيمة المضافة العالمية. فقد أصبح البلد الواحد قادرا على إنتاج كم متزايد من المنتجات كاملة الصنع – مثل السيارات – باستخدام مدخلات من عدة بلدان أخرى، وهو ما تحقق بفضل انخفاض الحواجز التجارية والتطور التكنولوجي الذي خفض تكاليف النقل والاتصالات، إلى جانب عوامل أخرى. وكان لسلاسل القيمة المضافة العالمية أهمية بالغة في تطور الابتكار التجاري عند بداية ظهورها.

ومع وصول نموذج العمل هذا إلى مرحلة النضج في البلدان التي شاركت في تلك العملية، لم يعد يساهم في نمو التجارة كما كان من قبل. وينطبق هذا على تأثير إضافة أعضاء جدد إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن جهود التقدم في وضع سياسة تجارية متعددة الأطراف كانت تتسم بالصعوبة والبطء. وكل هذه العوامل أثرت على نمو التجارة.

النشرة الإلكترونية: **ما أهمية استعادة النمو التجاري في هذه البيئة التي يسودها النمو العالمي المنخفض؟**

السيد كاوفمان: يركز الصندوق على السياسات اللازمة للتأكد من عدم استقرار النمو العالمي عند مستوى "باهت جديد" على المدى المتوسط. والتجارة – التي تعتبر جانبا مكملا للإصلاحات الهيكلية التقليدية – هي أحد مواطن التركيز تلك. ويمكن أن يكون للتجارة تأثير تحفيزي أيضا على الإصلاحات الهيكلية الأخرى. ولذلك نعتبر التجارة جزءا لا يتجزأ من "جدول أعمال السياسات العالمية" الذي يضعه الصندوق ومن أهم الإصلاحات اللازمة لزيادة النمو العالمي على المدى المتوسط.

النشرة الإلكترونية: **ما هي الإصلاحات التي ستساهم في دفع عجلة التجارة؟**

السيد كاوفمان: ينبغي أن تركز البلدان منخفضة الدخل (وبعض بلدان الأسواق الصاعدة) على التكامل التجاري – وهو ما يعني تطوير البنية التحتية، وتحسين النظام الجمركي، وخلق بيئة مواتية للأعمال، وتقوية المؤسسات الاقتصادية وأطر السياسات لكي تكون جديرة بالمصداقية ويمكن التنبؤ بما تؤول إليه من تطورات.

لكن تعزيز الاندماج في النظام التجاري العالمي ينطوي أيضا على تحرير التجارة الذي يعني بدوره تخفيض الحواجز. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يعني هذا مزيدا من التركيز على الاستثمار والخدمات وإرساء قواعد تنظيمية مترابطة. هذا هو نطاق السياسة التجارية الجديدة.

وتحسين ترابط القواعد التنظيمية مهمة معقدة لأنه لا يقتصر على قطاع واحد. فالغذاء يختلف تماما عن أمان السيارات أو الخدمات المالية. ورغم ذلك، يمكن تحقيق مكاسب كبيرة من توسيع نطاق التجارة لتشمل الخدمات، وتخفيض تكلفتها – على البلدان المنفردة والاقتصاد العالمي ككل.

النشرة الإلكترونية: **ساعد التوسع الذي شهدته سلاسل القيمة المضافة العالمية على إعطاء دفعة لنمو التجارة في السنوات القليلة الماضية. فما هو توقعكم لتطور سلاسل العرض هذه في المستقبل؟**

السيد كاوفمان: سلاسل القيمة المضافة العالمية التي ظهرت في السنوات الأخيرة حققت نموا عضويا. فقد تطورت أولا في البلدان التي تتجه بطبيعتها إلى مزاولة التجارة فيما بينها، مثل سلسلة العرض العالمية في أمريكا الشمالية، أو في أوروبا أو آسيا.

وحتى تصبح بلدان أخرى طرفا في سلاسل القيمة المضافة العالمية، سيتطلب الأمر ذهنية جديدة عند النظر إلى دور التجارة في استراتيجيات النمو والتنمية. فالأمر لا يتعلق بالتفكير في تصدير السلع، وإنما بمهام التصدير أو أجزاء السلعة النهائية التي يمكن أن تحقق مكاسب كبيرة في الكفاءة على المستويين المحلي والعالمي.

النشرة الإلكترونية: **ظهرت الإجراءات غير الجمركية كشكل جديد من أشكال الحمائية. فما هي هذه الإجراءات، ولماذا أصبحت موطن تركيز أساسي في إصلاح التجارة؟**

السيد شينسافاسديجاي: هناك تعاظم في دور الحواجز غير الجمركية. فلكل بلد شروطه الخاصة لاختبار أمان السيارات، مثلاً، أو الأدوية. وغالبا ما تكون التفضيلات المحلية عاملا مؤثرا في هذا الخصوص – بالنسبة للنظافة الشخصية وجودة الغذاء ومستوى الأمان، على سبيل المثال. وهذا ما نسميه الحواجز "غير الجمركية" التي تقف أمام التجارة، ويمثل نقص البيانات جزءا من المشكلة، لأن هذه الحواجز تختلف باختلاف البلدان ولا تسجَّل بانتظام. ونرى أن هناك مخاطر ترجع إلى احتمال تحول بعض النزعات الحمائية نحو هذه الإجراءات، ونحن نفتقر إلى الآليات والمؤسسات الكفيلة بمنعها. وينبغي ألا نتهاون في مواجهة هذه الأشكال الحمائية الجديدة.

النشرة الإلكترونية: **تعطلت محادثات التجارة العالمية في السنوات القليلة الماضية، وأفسحت المجال أمام أدوات أخرى لملء هذا الفراغ – مثل اتفاقيات التجارة التفضيلية، واتفاقيات التجارة الإقليمية، والاتفاقيات متعددة الأطراف. فهل هناك أهمية لاتفاقيات التجارة العالمية حتى الآن؟**

السيد كاوفمان: نعم. ومن التطورات الإيجابية التوصل إلى اتفاقية بالي في ديسمبر 2013 – أولا لأنها أوضحت مجددا التزام المجتمع الدولي بالجهود متعددة الأطراف وكذلك منظمة التجارة العالمية؛ وثانيا، لأنها أحيت اتفاقية تسهيل التجارة التي تساعد الاقتصادات النامية على الاندماج في النظام التجاري العالمي.

وصحيح أن تحركا كبيرا بدأ مؤخرا من خلال الجهود المبذولة فيما يتصل بالتجارة التفضيلية. وهذه المبادرات تتيح فرصة لتحقيق تقدم في السياسة التجارية التي ظلت راكدة منذ فترة، كما أنها تتيح لمن يرغب من البلدان فرصة المضي في هذا المجال بالسرعة التي تناسبها. ولا بأس في هذا ما دامت تضع حدودا لتفتت النظام، وتعمل بصورة مفتوحة وشفافة، وتتطور في النهاية على نحو متعدد الأطراف. لكن أفضل ضمان لاحتواء الجميع هو التقدم أيضا على المستوى متعدد الأطراف.

النشرة الإلكترونية: **هل يمكن إعطاؤنا نبذة عن العمل المرتقب في سياق رقابة الصندوق وتحليل التجارة في الفترة المقبلة؟**

السيد كاوفمان: خلُص الخبراء الخارجيون المشاركون في المراجعة إلى أن عمل الصندوق التحليلي حول قضايا التجارة يتسم بالجودة العالية والأهمية الكبيرة على صعيد السياسات. لكن المراجعة تشير أيضا إلى إمكانية استيعاب هذا التحليل بصورة أفضل ضمن رقابة الصندوق الثنائية. فينبغي أن نواصل القيام بعمل تحليلي ممتاز حتى نلم بالمشهد التجاري الآخذ في التطور؛ وأن نحسن الطريقة التي يترجم بها هذا العمل إلى انعكاسات على البلدان؛ وبالتالي، سيكون علينا تحديث إرشاداتنا لخبراء الصندوق حول قضايا التجارة والسياسة التجارية ذات الأهمية الاقتصادية الكلية.

وتشهد السياسة التجارية زخما جديدا على مستوى العالم، وهو الاتجاه الذي ينبغي أن تهتم به البلدان. فبدلا من التفكير في إصلاحات هيكلية في عالم يتسم بركود مشهده التجاري، ينبغي للصندوق وبلدانه الأعضاء أن يعيدوا التفكير في الإصلاحات الهيكلية في هذا السياق الجديد. وخلاصة القول إن من يهتم بالنمو دون أن ينظر إلى التجارة لا بد أن يفوته القطار.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير*

بيان صحفي*

التباطؤ التجاري الهيكلي

تدوينة: شبح الحمائية*

تدوينة: تحول وجهة الرياح التجارية الإفريقية*

أهمية البيانات التجارية الدقيقة*

* بالانجليزية